د. أحمد عبدالله فدعق مدير عام فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بعدن لـ 14 أكتوبر :

ننسق مع السلطة المحلية لتفعيل دورها في مكافحة التهرب التأميني

الفرع شهد أداءً ماليًا لافتًا خلال عام 2025م يعكس نجاح السياسات الإدارية

بعد فترة وجيزة من توليه إدارة فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بعدن، كشف الدكتور أحمد عبدالله فدعق عن رؤية طموحة وشاملة تهدف إلى تعزيز دور الفرع كركيزة أساسية للاستقرار والأمن الاجتماعي من خلال التركيز على حماية حقوق العاملين وتوسيع مظلة التأمينات لتشمل كافة المنشآت في كل القطاعات ولاسيما القطاعات غير المنظمة والأنشطة الصغيرة والتأمين على فئات المشتغلين لحسابهم. وحتى نسلط الضوء اكثر التقينا بالدكتور أحمد عبدالله فدعق واجرينا معه الحوار التالي :

حاوره/ نجيب الكمالي :

رؤيــة استراتيجية لتعزيز الحماية الاجتماعية

أكـد الدكتور فدعق أن الفرع يسعى لتطبيق خطط استراتيجية متكاملة تشمل عدة محاور رئيسية أبرزها تعزيز التنسيق مع السلطة المحلية لتفعيل دورهـا في مكافحة التهرب التأميني من خلال إلزام جميع المكاتب الحكومية باعتماد البطاقة التأمينية سارية المفعول كشرط أساسي في التراخيص والمناقصات وكافة المعاملات الرسمية .

وأوضح أن هذه الخطوة تسهم في تحقيق تكافل اجتماعي فعّال يدعم الإستقرار الأمني والاجتماعي ويعد مدخلاً مهما لتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي بالمحافظة.

الأداء المالي والتوسع في عدد المشتركين

كما أشار الدكتور فدعق إلى أن الفرع شهد أداءً ماليًا لافتًا خلال عام 2025م يعكس نجاح السياسات الإدارية والجهود المبذولة في تنمية الإيــرادات وتعزيز الاستدامة المالية

وأضاف : أن الفرع تمكن من تحقيق نسبة متقدمة من مستهدفات الخطة السنوية رغم التحديات الاقتصادية والظروف الأمنية ما يعكس التزامًا وانضباطا مؤسسيًا عاليا وقدرة الإدارة على تحويل الصعوبات إلى فـرص لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية

وأكد ان التوسع في قاعدة المشتركين من أصحاب الأعمال والعاملين يمثل خطوة أساسية لتعزيز الحماية الاجتماعية وتقليل المخاطر الاقتصادية على الأسر ودعم الاستقرار المجتمعي بشكل عام.

الحملات التوعوية والشراكات المؤسسية

وفي ذات السياق أوضح الدكتور فدعق أن الفرع يركز الآن بدرجة أساسية وخلال الأيــام القادمة على تكثيف الحملات التوعوية لرفع مستوى الوعي بأهمية التأمينات الاجتماعية وتصحيح المفاهيم الخاطئة ومكافحة التهرب التأميني لدى أصحاب الأعمال من خلال الوعي.

وأشار إلى أهمية الشراكات مع القطاع الخاص والغرفة التجارية والنقابات العمالية لضمان تكامل الجهود وتوسيع نطاق التغطية التأمينية بشكل مستدام مؤكدًا أن التعاون مع هذه الجهات يشكل حجر الزاوية في تحقيق أهـداف الفرع وتطبيق خططه الطموحة.

التعاون الحكومي والالتزام المؤسسي

وحـول مستوى التعاون مع المكاتب الحكومية أكـد الدكتور فدعق وجود استجابة من قبل بعض الجهات فيما البعض الآخر مازالت غير متعاونة ، ومن الجهات التي أدركـت أهمية التكامل المؤسسي المصلحة العامة للضرائب، مع شكر خاص للدكتور جمال محمد سرور رئيس مصلحة الضرائب المركز الرئيسي وقيادة فرع المصلحة في عدن على جهودهم في ربط منح الرقم الضريبي بالبطاقة التأمينية خطوة مهمة أسهمت في الحد من التهرب التأميني وتعزيز الالتزام .

وأشـاد بتعاون مكتب الأشغال العامة الذي دعم توجيهات الفرع من خلال إدماج الاشتراطات التأمينية ضمن إجراءاته ما ساهم في حماية حقوق العاملين وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية ؛ منوها بالقول "يمثل هـذا التعاون نموذجًا ناجحًا يمكن البناء عليه ونسعى لتوسيع هذا التنسيق ليشمل بقية المكاتب الحكومية لضمان استدامة الالتزام وتوسيع مظلة التأمينات" .

آليات التفتيش والتكيف مع الظروف الأمنية

وفيما يخص التفتيش على المنشآت أشار الدكتور فدعق إلى أن الظروف الأمنية الراهنة أثرت على فاعلية الدور التقليدي ما أدى إلى تراجع الالتزام وارتفاع معدلات التهرب التأميني في بعض القطاعات .

وأضـاف "نتجه في المرحلة القادمة إلى اعتماد آليات بديلة وأكثر واقعية تقوم على تعزيز التنسيق مع السلطة المحلية والجهات ذات العلاقة والعمل على إلزام المنشآت خـاصـة في القطاع الخاص والمختلط بتطبيق قانون التأمينات من خـلال ربطه بـالإجـراءات الرسمية والخدمات الحكومية".

الرؤية المستقبلية والتوسع الكمي والنوعي

وفي الجانب ذاته أوضح الدكتور فدعق أن خطط الفرع المستقبلية لا تقتصر على التوسع الكمي فقط بل تهدف إلى بناء منظومة تأمينية فاعلة ومستدامة تقوم على الشراكة والوعي وتطبيق القانون بما يحقق الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والاسـتـقـرار للمجتمع.

وأضاف: أن التوسع الكمي يشمل زيادة عدد المشتركين سواء كانوا أصحاب أعمال أو موظفين في كل القطاعات ولاسيما القطاعات غير المنظمة والأنشطة الصغيرة مع التأمين على فئات المشتغلين لحسابهم بهدف تعزيز مظلة الحماية الاجتماعية وتقليل المخاطر الاقتصادية على الأسر التي فقدت عائلها وبشكل عام الحد من نسبة الفقر في المجتمع.

أمـا التوسع النوعي فيتضمن بناء منظومة تأمينية فاعلة ومستدامة لا تقتصر عـلى العـدد فقط وتعتمد على الشراكة والوعي وتطبيق القانون لضمان الحماية الاجتماعية والاستقرار المجتمعي ويشمل تحسين جـودة الخدمات مثل سرعة إنجاز المعاملات والتوسع في التحول الرقمي مع تعزيز الثقة بين الدولة والقطاع الخاص لضمان استدامة الأداء وكفاءة إدارة الموارد.

وأضاف الدكتور فدعق أن الفرع يركز على تعزيز التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات لضمان سرعة إنجاز المعاملات واستدامة النمو مع الحفاظ وتعزيز الثقة بين الدولة والقطاع الخاص.

الرسالة إلى أصحاب الأعمال وقيادة الموسسة والحكومة

وقال الدكتور فدعق "رسالتي إلى أصحاب الأعمال واضحة: التأمينات الاجتماعية رسالة إنسانية تجاه العمل الذي يقدم كل موظف حياته من أجل نجاح منشأتكم. حماية العاملين ليست رفاهية بل استثمار حقيقي في الإنسان والمجتمع".

وأضاف موجّهًا رسالة إلى قيادات المؤسسة والحكومة «نؤكد على ضرورة دراسة ورفع الحد الأدنى للأجور وكذلك رفع معاشات الحد الأدنى للمتقاعدين حتى تتحقق العدالة الاجتماعية والهدف الاسمى لإنشاء قانون التأمينات الاجتماعية وهو توفير حياة كريمة للمتقاعدين ويستفيد جميع المؤمن عليهم والمتقاعدون من حياة كريمة. هذه الخطوة ليست مجرد إجراء مالي بل استثمار استراتيجي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي».

الرسالة الى عمال القطاع الخاص والمختلط

قال الدكتور فدعق «رسالتي لعمال القطاع الخاص والمختلط عليكم التأكد من اشتراككم التأميني والإصرار على أصحاب الأعـمـال بالتأمين عليكم فالتأمينات الاجتماعية هي من تقف إلى جانبكم في شيخوختكم وعجزكم ومـع أسرَتكم في مماتكم هذه الحماية ليست مجرد وعد بل التزام حقيقي من الدولة تجاه الإنسان وعائلته لضمان حياة كريمة لكل المؤمن عليهم والمتقاعدين».

واختتم قـائـلا "الـرسـالـة واضـحـة: التأمينات الاجتماعية ليست مجرد خدمة بل هي ركيزة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي واستثمار حقيقي في الإنسان والمجتمع يحمي العاملين وأسرهم ويعزز الثقة المؤسسية وهي الدرع الواقي لحماية العاملين من مرارة الحاجة والحرمان".

قاضي محكمة البريقة لـ 14 أكتوبر :

اللجوء إلى المحاكم يضمن للمواطنين الحصول على حقوقهم العادلة

نـدرس تسريع إجـراءات التقاضي مع المتهمين والانتقال إلى السجن المركزي

في إطـار حـرص صحيفة 14 أكتوبر على النزول الميداني لتلمّس أوضاع المؤسسات السيادية والمرافق الحكومية، التقت الصحيفة برئيس محكمة البريقة الابتدائية، فضيلة القاضي محمد عبدالرحيم باعمر، للوقوف على سير العمل القضائي في المديرية التي تُعد الأكبر مساحة بين مديريات العاصمة عدن.

حاوره/ رياض مطر

هناك تعاون مع مراكز الشرط التابعة للمديرية وخاصة أثناء تنفيذ الأحكام

فضيلة القاضي، كيف تسير الأمـور في محكمة البريقة الابتدائية؟

•يمكنني القول إنـه، رغـم محدودية الكادر القضائي والإداري، تمكنت المحكمة بحمد الله من أداء مهامها والنظر في القضايا المعروضة أمامها بصورة جيدة قدر الإمكان، يعمل في المحكمة ثلاثة قضاة إلى جانبي بصفتي رئيسًا للمحكمة، أحدهم مختص بالقضايا الجنائية غير الجسيمة، والثاني بالقضايا المدنية، والثالث بقضايا الأحوال الشخصية، في مقابل وجود 24 وكيل نيابة.

هذا الواقع يفرض علي النظر في عدد من القضايا، إلى جانب اختصاصي بالقضايا الجنائية الجسيمة، بل إن حجم القضايا التي أنظر فيها أحيانًا يفوق ما ينظره زملائي القضاة، رغم أن طبيعة عملي إدارية في المقام الأول، وتشمل الإشراف على سير العمل والانضباط الوظيفي، إضافة إلى متابعة تنفيذ الأحكام القضائية بمختلف أنواعها. ومع ذلك، نحرص جميعًا، قضاةً ونيابة، على إنجاز القضايا وعدم تأخير إجراءات التقاضي قدر الإمكان.

•هـل هناك بـوادر لمعالجة النقص في الكادر القضائي؟

•تلقّينا وعودًا من هيئة التفتيش القضائي، الجهة المختصة بتعزيز الكوادر، برفد المحكمة بعدد من القضاة من خريجي كلية الحقوق للعام الأكاديمي 2026، وهو ما سيسهم في تخفيف الضغط الناتج عن الكم الكبير من القضايا اليومية، ويساعد على تسريع الإجراءات القضائية.

• ما أبرز القضايا التي تنظرها المحكمة؟

•تُعد محكمة البريقة من أكثر محاكم العاصمة عدن من حيث قضايا القتل، إذ إن نحو ثلاثة أرباع هذه القضايا ناتجة عن نزاعات على الأراضي، وغالبًا ما تكون بين مجموعات مسلحة تتبادل إطلاق النار، لدينا نحو 80 قضية قتل من هذا النوع، في حين لا تتجاوز القضايا التي يكون فيها متهم واحد 10 قضايا.

• هل تواجهون تأخيرًا في إجراءات التقاضي لهذه القضايا الجسيمة؟

•لدينا يوم واحد في الأسبوع، هو يوم الثلاثاء، مخصص للنظر في القضايا الجسيمة، وأحيانًا يتعذر نقل السجناء من السجن المركزي إلى المحكمة بسبب عدم تأمين الطريق، مما يؤدي إلى تأخير في سير الإجراءات.

• بعض هذه القضايا تحظى باهتمام الرأي العام، كيف تتعاملون معها؟

•صحيح أن مفهوم «قضايا الرأي العام» ليس محددًا قانونًا، لكنه يصبح واقعًا عندما تحظى قضية باهتمام واسع، في هذه الحالات نحرص على تسريع الإجراءات لتفادي أي انتقادات للمحكمة أو النيابة، ولطمأنة المجتمع بأن القضاء يقوم بدوره في محاسبة كل من يرتكب الجرائم.

• هل هناك حلول لمعالجة تأخر التقاضي؟

•من بين الحلول المطروحة، انتقال المحكمة إلى السجن المركزي في حال تعذر نقل المتهمين، بهدف تسريع إجـراءات المحاكمة، وهو خيار نعمل على تنفيذه في المستقبل القريب.

• كيف تقيّمون مستوى التعاون مع الأجهزة الأمنية؟

•هناك تعاون كبير من قبل مراكز الشرطة التابعة لمديرية البريقة، سواء داخل المديرية أو في المناطق التابعة لها مثل صلاح الدين والشعب وإنماء، لا سيما في تنفيذ الأحكام، وهو ما يعزز ثقة المواطنين بالمحكمة وبالسلطة القضائية عمومًا.

• كلمة أخيرة توجهونها للمواطنين؟

أدعو المواطنين إلى تعزيز ثقتهم بالقضاء، واللجوء إلى المحاكم لنيل حقوقهم المشروعة، بدلًا من اتباع أساليب غير قانونية في حل النزاعات، لما لذلك من آثار سلبية قد تؤدي إلى تفاقم المشكلات ووقوع جرائم.